



معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

للعام الأكاديمي 2019/2018

وقائع الحلقة الثانية

"أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة

خاصة إلى جمهورية مصر العربية"

منسق اللقاء: أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى

مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية: د. حجازي الجزار

في إطار تنفيذ الأنشطة العلمية التي ينظمها معهد التخطيط القومي، تم عقد ثاني الفاعليات العلمية لنشاط "لقاء الخبراء" للعام الأكاديمي 2019/2018 يوم الثلاثاء الموافق 2018/11/13 بقاعة التعلم الإلكتروني حول موضوع "أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع إشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية" لمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك بمشاركة عدد من الخبراء من داخل وخارج المعهد. حضر اللقاء أكثر من 40 مشاركاً من الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي، ومن المدعوين من خارج المعهد ممن لهم إهتمام بالقضية محل النقاش، وخاصة من وزارة التجارة والصناعة. استمر اللقاء قرابة الثلاث ساعات من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً.

تحدث في اللقاء على التوالي كل من:

- د. مغاوري شلبي علي - رئيس المجموعة الاقتصادية بالمكتب الفني لوزير التجارة والصناعة.
- أ.د. محمد عبد الشفيق عيسى - أستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد.
- د. دينا محمود وأ. مايكل جمال من الإدارة المركزية لاتفاقيات التجارة بوزارة التجارة والصناعة.

ركز اللقاء على المحاور الرئيسية التالية:

1. الإتجاهات الحديثة في بيئة التجارة الدولية
2. التحديات التي فرضتها الإتجاهات الحديثة في بيئة التجارة الدولية
3. تصنيف السياسات التجارية الحمائية
4. أهم ما يميز السياسات التجارية الحمائية
5. الآثار المحتملة للسياسات التجارية الحمائية على الاقتصاد الدولي
6. الآثار المحتملة للسياسات التجارية الحمائية على الاقتصاد المصري
7. أهمية تسهيل التجارة لجذب الاستثمار الصناعي وتنمية الصادرات
8. الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال إجراءات تسهيل التجارة

9. أهم نتائج تطبيق إجراءات تسهيل التجارة في مصر والدول العربية.
10. الحقائق التي يجب أن يدركها راسمو السياسات التجارية في مصر.
11. اتفاقيات التجارة الحرة المعقودة بين مصر والعالم الخارجي وأثارها على التجارة الخارجية المصرية
12. هل نحن على أبواب حرب تجارية حقا؟

أولاً: الاتجاهات الحديثة في بيئة التجارة الدولية

- نمو التجارة الدولية عموماً بمعدلات أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم (نمو التجارة بضعفي نمو الناتج منذ عام 1990).
- نمو التجارة الخارجية للدول النامية بمعدلات أكبر من معدلات نمو إجمالي التجارة العالمية (ضعفي معدل نمو التجارة العالمية).
- استمرار نمو التجارة (البينية) بين الدول النامية (تمثل 40% من إجمالي التجارة الخارجية للدول النامية).
- نجاح الدول النامية في تنمية صادراتها من الصناعات التحويلية بشكل كبير.
- تصاعد الحماية التجارية بعد الأزمة المالية العالمية، حيث:
 - مجموع الإجراءات التجارية التقييدية التي نشأت منذ بدء الأزمة المالية العالمية عام 2008 بلغت حوالي 2146 إجراء للحماية التجارية، وتم إلغاء 24% منها فقط، وتبقى منها 1638 إجراء.
 - وصل عدد إجراءات الحماية التجارية إلى ما يقارب 14-16 إجراء شهرياً.
 - هناك توسع في الإجراءات الرمادية لتقييد التجارة، بما لا يخالف قواعد منظمة التجارة العالمية صراحة (إجراءات مكافحة الإغراق - المواصفات - معايير الصحة).
- زيادة المخاطر غير الاقتصادية في معظم مناطق العالم، خاصة في المنطقة العربية، حيث:
 - أصبح هناك فجوة في تمويل التجارة الدولية (1,5 تريليون دولار عام 2016).
 - الدول النامية تعاني أكثر من غيرها من فجوة تمويل التجارة.
 - الشركات الصغيرة والمتوسطة تعاني أكثر من فجوة تمويل التجارة: تحصل الشركات الصغيرة على 12% من طلبات تمويل التجارة، ويبلغ نصيبها من قرارات رفض

التمويل 22%، وتحصل الشركات المتوسطة على 39% من طلبات تمويل التجارة، وحوالي 52% من قرارات رفض التمويل.

ثانياً: التحديات التي فرضتها الاتجاهات الحديثة في بيئة التجارة الدولية

- تحديات أمام المؤسسات الدولية لتوفير مساعدات من نوع جديد مطلوبة من الدول النامية، وهو مساعدة الشركات في الحصول على موارد جديدة لتمويل التجارة، حيث (ظهرت برامج "المعونة من أجل التجارة" "Aid For Trade").
- تحديات أمام راسمي السياسات التجارية، حيث أصبحوا يواجهون العديد من الصعوبات، من أهمها:
 - صعوبة تحقق التوازن بين قرارات الحماية وقرارات التحرير الخاصة بالتجارة الخارجية.
 - صعوبة النجاح في زيادة قدرة المنتجين على المنافسة في الأسواق المحلية وفي الأسواق الدولية عند التصدير.
 - صعوبة توفير التمويل اللازم للتجارة.

ثالثاً: تصنيف السياسات التجارية الحمائية

1. سياسات حمائية تقليدية:
 - تستخدم فيها الرسوم الجمركية، والحصص، والدعم الحكومي، والاعفاءات الضريبية.
 - تتعارض بشكل مباشر مع قواعد منظمة التجارة العالمية.
2. سياسات حمائية جديدة:
 - تستخدم لأسباب كثيرة (حماية الإنتاج المحلي، علاج الخلل في ميزان المدفوعات، الصراع التجاري).
 - سياسات رمادية لا تتعارض مباشرة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.
 - قد تمثل تعسفاً في الحقوق التي تقدمها اتفاقيات تحرير التجارة. (مكافحة الإغراق، قواعد المنشأ).

رابعاً: أهم ما يميز السياسات التجارية الحمائية

- سياسات تجارية من جانب واحد لأنها تبحث عن المصالح (الوطنية) المحدودة في الأجل القصير، ولا تراعي مصالح الأطراف الأخرى.
- تتركز بين الدول الكبيرة المؤثرة في التجارة الدولية (الصين والولايات المتحدة أكثر الدول تأثيراً على حجم التجارة الدولية).
- هذه السياسات تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة (حوالي 16-20 إجراءً حمائياً شهرياً في العالم، وأغلبها لا يتم التراجع عنها ويتخذ مقابلها سياسات أخرى في إطار المعاملة بالمثل).
- هذه السياسات تأتي في توقيت حساس بالنسبة للاقتصاد العالمي (عدم التعافي الكامل من تداعيات الأزمة المالية - تباطؤ النمو - تزايد الخلل في موازين المدفوعات).
- هذه السياسات تتعارض مع قواعد تحرير التجارة، والسياسات الجديدة منها سياسات رمادية لا تتعارض صراحة مع قواعد تحرير التجارة ولكنها تعرقل تحرير التجارة وتضر بالنظام التجاري الدولي.
- المزايا التي تحققها هذه السياسات تتلاشي فور قيام الطرف الآخر بإتخاذ سياسات المعاملة بالمثل.

خامساً: أهم ما يميز السياسات التجارية الحمائية

- تزايد السياسات الحمائية في إطار المعاملة بالمثل، ومن ثم التأثير على معدلات نمو الاقتصاد العالمي.
- الإضرار بمسيرة تحرير التجارة على المستوى متعدد الاطراف.
- تزايد توجه دول العالم نحو تحرير التجارة على المستويات الإقليمية الفرعية والثنائية على حساب "تحرير التجارة متعددة الأطراف".
- رفع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ورفع معدلات التضخم والأسعار العالمية، ومن ثم التأثير على مستويات المعيشة والرفاهية في العالم.

- تراجع المنافسة بين الشركات المحلية والأخرى الدولية بسبب الحماية، وهو ما يؤثر على تطوير الإنتاج، وتراجع الابتكار.

سادساً: الآثار المحتملة للسياسات التجارية الحمائية على الاقتصاد المصري

- تشجيع الإنتاج المحلي الذي يعتمد على مدخلات محلية وتوفير فرص عمل في الأجل القصير.
- رفع تكاليف مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج، ومن ثم رفع تكاليف الإنتاج ورفع الأسعار ومعدلات التضخم.
- زيادة الصعوبات التي تواجه الصادرات المصرية في الأسواق العالمية بسبب سياسات تقييد التجارة وارتفاع أسعار الصادرات.
- زيادة التحديات أمام رسمي السياسات وامام متخذي القرار التجارى في مصر (تحرير أم حماية؟).
- تعزيز نسب السيطرة للمحتكرين في الأسواق المحلية بسبب إرتفاع أسعار الواردات بشكل كبير، ومن ثم معدلات الربحية المقارنة.
- زيادة صعوبة كسب رضا جميع أطراف السوق عن السياسة التجارية الخارجية والداخلية (المنتجون - التجار - المستهلكون).
- ضعف معدلات النمو بسبب ضعف دور القطاع الخارجي في تحقيق النمو.

سابعاً: أهمية تسهيل التجارة لجذب الاستثمار الصناعي وتنمية الصادرات

يوجد تأثير متبادل بين تسهيل التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي، يؤكدھا الآتي:

1. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً لرفع الإنتاجية الصناعية؛ ويمكن أن يرفع إنتاجية العامل، ويعزز إنتاج السلع عالية القيمة، ويؤدي لرفع الأجور، ويوفر فرص عمل بأجر أعلى، وذلك في حالة توفر شروط معينة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية بالذات له قدرة على إحداث آثار اقتصادية مهمة.

2. دور تسهيل التجارة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي:

- عبور البضائع بكفاءة وبطريقة يمكن التنبؤ بها عبر الحدود أمر مهم بالنسبة للاستثمار الأجنبي.
- تسهيل التجارة قادر على إجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين نوعيته، من خلال تخفيض تكاليف التجارة، والإتصال والشحن، وتحسين البيئة العامة لممارسة الأعمال التجارية.
- الوقت اللازم للتصدير أصبح عاملاً مؤثراً في الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية

3. دور تسهيل التجارة في تنمية الصادرات:

- إن تخفيض الروتين المرتبط بالتجارة عبر الحدود يقلل بشكل كبير من تكاليف التجارة ويعزز القدرة التنافسية للصادرات، حيث تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التنفيذ الكامل لإتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية سيخفض التكاليف التجارية بنسبة 14% في البلدان النامية وكذلك البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض.

ثامناً: النتائج الإيجابية للتجارب الدولية في مجال إجراءات تسهيل التجارة

تتمثل اهم النتائج الايجابية للتجارب الدولية في مجال تسهيل التجارة في الآتي:

أ- زيادة الإيرادات الحكومية:

تسهيل التجارة وتعزيز شفافية وكفاءة التجارة عبر الحدود يرفع الإيرادات الحكومية، حيث أنه في أقل البلدان نمواً يتم جمع 45% من إيرادات الضرائب الحكومية على الحدود.

ب- الحد من الفساد:

تحديث الجمارك - كعامل أساسي في تسهيل التجارة، حيث يساعد على تحسين تحصيل الإيرادات بزيادة الامتثال والحد من الفساد، واستخدام أدوات مثل النافذة الإلكترونية الواحدة في إجراءات التخليص الجمركي يمكن أن تقلل من فرص التقدير الجزافي، وبالتالي توفر مساحة أقل للفساد، وكذلك تسهيل التجارة يساعد في ربط صغار المزارعين بالأسواق المحلية والدولية، وزيادة الأسعار عند باب المزرعة، وزيادة دخولهم.

تاسعاً: أهم نتائج تطبيق إجراءات تسهيل التجارة في مصر والدول العربية

النتائج العامة لتنفيذ اتفاق تسهيل التجارة تتلخص في النقاط التالية:

- يمثل متوسط التنفيذ للاتفاق في الدول العربية 56%، وهو مستوى أعلى بكثير مما كان عليه في عام 2015.
- هناك تفاوت في تنفيذ تدابير تسهيل التجارة في الدول العربية، حيث توجد معدلات تنفيذ مرتفعة لدى بعضها، ومعدلات متوسطة نسبياً لدى البعض الآخر.
- مصر نجحت في تخفيض عدد المستندات والوقت اللازم للتصدير والاستيراد، ولكنها تحتاج لمزيد من الجهود في هذا المجال.

عاشراً: بعض الافتراضات حول السياسات التجارية

- لا يمكن التعويل على السياسات الحمائية في الأجل الطويل لتنمية الصناعة وحماية الإنتاج المحلي (يمكن أن تكون سياسات مؤقتة).
- إن السياسات الحمائية يمكن أن تضر تنافسية الصناعات المحلية في الأجل الطويل، لأن الصناعات تتطور إذا تعرضت للمنافسة وعملت في مناخ تنافسي.
- التخفيض المتعمد لقيمة العملة المحلية ليس حلاً فعالاً في جميع الأحوال لتنمية الصادرات وترشيد الواردات (خاصة إذا كان أغلب الواردات سلعاً غذائية ومستلزمات إنتاج تدخل في الصادرات).
- إن زيادة تنافسية الصادرات والنجاح في تنمية الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي يحتاج لتحقيق السهولة في إجراء الصادرات والواردات معاً (لأن السلع تعبر الحدود أكثر من مرة).
- إن السياسات الحمائية على الواردات قد تحدث تأثيراً إيجابياً نسبياً في الأجل القصير، ولكن القيود على الصادرات (الرسوم - الحصص - الحظر) تلحق ضرراً بالغاً بالإنتاج المحلي.

حادي عشر: اتفاقيات التجارة الحرة المعقودة بين مصر والعالم الخارجي

وأثارها على التجارة الخارجية المصرية

يمكن إيجاز اتفاقيات التجارة الحرة المعقودة بين مصر والعالم الخارجي وأثارها على التجارة الخارجية المصرية على النحو التالي:

1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- تم تبادل التخفيضات الجمركية في عام 1998 ودخلت حيز التنفيذ في بداية عام 2005 وذلك بشرط استيفاء نسبه 40% قيمه مضافة وطنية.
- تشمل الاتفاقية على تحرير التجارة بين 18 دولة عربية:- مصر - السعودية - السودان - سوريا - تونس - الإمارات - الجزائر - سلطنة عمان - اليمن - البحرين - العراق - فلسطين - قطر - الأردن - الكويت - لبنان - ليبيا - المغرب، ويمثل الجدول التالي التغيرات التي طرأت في الميزان التجاري، والصادرات، والواردات وحجم التجارة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ:

بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ									قبل	مليون \$
2017	2016	2015	2014	2012	2011	2010	2009	2008	2005	
-110	1796	-1287	-505	160	985	1812	2884	-397	-199	الميزان التجاري
9550	9407	7999	9392	8885	9000	8836	7919	495	487	الصادرات
9660	7611	9286	9893	9045	8015	6217	5035	892	686	الواردات
19210	17018	17285	19285	17930	17015	15053	12954	1387	1173	حجم التجارة

2. اتفاقية السوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا).

- تم توقيع اتفاق إنشاء الكوميسا في 1994 وإنضمت مصر الى التجمع في 1998، وتشمل الكوميسا تحرير التجارة بين 15 دولة إفريقية: مصر - كينيا - بوروندي - جزر القمر - جيبوتي - ليبيا - مدغشقر - ملاوي - موريشيوس - رواندا - سيشل - السودان - أوغندا - زامبيا - زيمبابوي، ويمثل الجدول التالي التغيرات التي طرأت في الميزان التجاري، والصادرات، والواردات وحجم التجارة بعد الانضمام:

بعد الإنضمام												قبل الإنضمام		مليون \$
2005	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2010	2009	2007	2006	2005	1998	1997	
151	982	1091	1076	1292	1658	1571	1530	1138	494	204	151	-108	-81	الميزان التجاري
450	1582	1658	1670	1985	2385	2481	2492	1848	1651	443	450	45	44	الصادرات
299	600	567	594	693	727	910	962	710	1157	239	299	154	125	الواردات
749	2182	2225	2264	2678	3112	3391	3454	2558	2808	682	749	199	169	حجم التجارة

3. اتفاق الشراكة المصرية - الأوروبية

- دخل حيز التنفيذ في عام 2004، علماً بأنه قد جرى انضمام دول أخرى إلى الاتحاد الأوروبي حتى وصل عدد أعضائه الآن إلى 28 دولة آخرها بلغاريا ورومانيا في 2007، ويمثل الجدول التالي التغيرات التي طرأت في الميزان التجاري، والصادرات، والواردات وحجم التجارة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ:

بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ										قبل الاتفاق	مليون \$
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2008	2007	2006	2005	2003	
7596	5686	5890	7886	8072	7832	9356	4710	4649	3573	2170	حجم التجارة
18621	19823	23982	22188	21231	20059	14435	6216	4790	4759	3226	الصادرات
26217	25509	29872	30074	29303	27891	23790	10926	9439	8332	3596	الواردات
-11025	-14137	-18092	-14302	-13159	-12227	-5079	-1507	-141	-1186	-1055	الميزان التجاري

4. اتفاقية أعااير

-تم توقيع الاتفاقية بمدينه الرباط بالمغرب عام 2004 بين مصر والأردن وتونس والمغرب، حيث هذفت إلى تحرير التجارة بين الدول الأربعة مع تحقيق شرط "تراكم المنشأ" بين الدول الأربعة للتصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويمثل الجدول التالي التغييرات التي طرأت في الميزان التجاري، والصادرات، والواردات وحجم التجارة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ:

بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ										قبل الاتفاق 2006	مليون \$
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2010	2009	2008	2007		
1327	1004	196	303	218	255,7	87.6	123	233	18	200	الصادرات
256	525	288	91.5	55.8	74.2	34	18	0	0	113	الواردات
1071	479	-92.4	212	162	181,9	53.6	105	233	18	87	الميزان التجاري
1583	1529	484	395	273	330	122	141	233	18	313	حجم التجارة

5. اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الإفتا EFTA

-تشمل تلك الاتفاقية تجمع الافتا: سويسرا - النرويج - أيسلندا - ليختنشتاين، حيث تم توقيع الاتفاق في يناير 2007 ودخل حيز النفاذ في أغسطس 2007. ومن الملاحظ تشابه منهجية تحرير التجارة بشكل كبير مع اتفاق الشراكة الأوروبية، ويمثل الجدول التالي التغييرات التي طرأت في الميزان التجاري، والصادرات، والواردات وحجم التجارة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ:

بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ				قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ		مليون \$
2017	2016	2014	2007	2006	2005	
371	485	47	113	279	51	الصادرات
920	802	1084	145	104	190	الواردات
-549	-317	-1037	-32	175	-139	الميزان التجاري

بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ			قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ			مليون \$
2017	2016	2014	2007	2006	2005	
1291	1287	1131	259	383	241	حجم التجارة

6. اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا

تم توقيع الاتفاق بين البلدين في ديسمبر 2005 ودخل حيز النفاذ في مارس 2007. تم إتباع نفس منهجية تحرير السلع الصناعية بين مصر والاتحاد الأوروبي في حين كان تحرير السلع الزراعية والزراعية المصنعة محدودا.

7. اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور

يعتبر أكثر التكتلات في أمريكا اللاتينية نجاحا، وقد تم إنشاء التجمع عام 1991 و تطور الوضع الاقتصادي للتجمع حتى أصبح اتحادا جمركيا في يناير 1995، وتشمل الاتفاقية الدول الأعضاء كلا من البرازيل، والأرجنتين، وأوروغواي و باراجواي.

ثاني عشر: هل نحن على أبواب حرب تجارية حقا؟

وَقَّعَ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الخميس 8 مارس 2018 قرار فرض رسوم جمركية على واردات الصلب (بنسبة 15%) والألمونيوم (بنسبة 10%) من العالم الخارجي. وقد ذكر في معرض تبرير القرار أن التجارة الدولية (العنائية) دمرت صناعة الصلب في أمريكا وأن أمريكا تخسر 500 مليون دولار سنوياً بسبب التجارة عموماً منذ فترة طويلة. هذا علماً بأن واردات الصلب والألمونيوم معاً لا تزيد حصتها عن 2% من إجمالي الواردات السلعية الأمريكية للعام الماضي وبالغلة في جملتها 2,4 تريليون دولار.

وتضمن قرار فرض الرسوم استثناء المكسيك وكندا حتى يتم إعادة التفاوض في إطار "منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" (نافتا). ويبدأ سريان التعريف الجديدة بعد 15 يوماً من تاريخ إصدار القرار، ويكون فرضها مرتبطاً -جزئياً- بالعلاقات العسكرية مع الدول الأخرى؛ (وسنكون منفتحين على الإعفاء للدول الصديقة) وفق ما قال.

وذكر مسئولون أوروبيون (منهم مفوض الشؤون المالية في الاتحاد الأوروبي) أن القرار يمثل اعتداء على نظام التجارة الدولية، مع تهديد بإعمال (ترسانة) كاملة من الإجراءات المضادة المحتملة، وذلك

بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي أكبر المتضررين من الإجراء، إذ يصدر قرابة 5 مليون طن من الصلب إلى الولايات المتحدة في السنة، ومنه ألمانيا التي تصدر إلى أمريكا بما قيمته نحو 2 مليار يورو، وفرنسا بحوالي 2,5 مليار يورو. ودعا بعضهم إلى فرض رسوم على الواردات من السلع الأمريكية مثل الدراجات والتبغ والمشروبات الروحية والبرتقال، بالاستناد إلى نصوص اتفاقيات "منظمة التجارة العالمية" WTO بما في ذلك المادة 21 من اتفاقية (جات 1994) ويميل الاتجاه الغالب إلى تقديم شكوى في إطار آلية فض المنازعات بالمنظمة المذكورة. وبمثل ذلك تحدث اليابانيون. أما الصينيون فقد نددوا بالقرار بوصفه نذيراً بحرب تجارية، قائلين إن التصنيف الأمريكي للصين كمنافس استراتيجي خاطئ تماماً، وذلك في ضوء عمق علاقة الشراكة ذات الطابع التكاملي بين الطرفين.

من الوجهة الأخرى، ونظراً للربط الذي أجراه دونالد ترامب بين الإعفاء من الرسوم والعلاقات العسكرية مع الدول الأخرى، فقد بلغت ميزانية الإنفاق العسكري للحكومة الأمريكية نحو 700 مليار دولار في عام 2017، مقابل 611 ملياراً تقريباً في عام 2016 بما يمثل 36% من الإجمالي العالمي للإنفاق العسكري.

فهل نحن على أبواب حرب تجارية حقاً، ولماذا تبدأ مثل هذه (الحرب) - إن كانت كذلك حقاً - بسلعة مثل الصلب..؟

لنتذكر هنا أن دونالد ترامب جاء إلى سدة الرئاسة محمولاً على صهوة جواد أبيض جامح، إذ اعتمد إلى حد كبير على أصوات العمال الأنجلو سكسون ذوى البشرة البيضاء، الذين تضرروا جزأً المنافسة من الدول الأجنبية، وبالأحرى: من الشركاء التجاريين الكبار للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، ودول (نامية) عدة في مقدمتها كوريا الجنوبية. فقد انتقل شطر واسع من الصناعات التقليدية (الأمريكية) منذ سبعينات القرن المنصرم من عقر دار أمريكا إلى بلدان أخرى، تنخفض فيها تكلفة الإنتاج نسبياً، أو تتوفر لديها ميزات تنافسية قوية بفعل عوامل أخرى.. وكانت حركة (انتقال الصناعات) جزءاً من عملية أوسع للتحويل الهيكلي الكبير ففي الاقتصادات المتقدمة، بما فيها الاقتصاد الأمريكي، قصد مزيد التركيز على الصناعات الخدمية للتكنولوجيا العالية (هاى تك) ففي قطاعاتها البارزة، اتصالاً بما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة فالرابعة أو "التحول الرقمي". من أجل ذلك تخلت أمريكا، أو (تخفت) من بعض صناعاتها ذات تكلفة العمالة المرتفعة إلى حيث (الأجور المنخفضة) أو (العمالة الرخيصة) في شرق آسيا، أو تلك (الملوثة للبيئة). كما تركت المجال لشركائها للتوسع في صناعات (الثورة الصناعية) الأولى والثانية

والثالثة أيضا، ابتداء من الحديد إلى شرائح السيلكون الرقيقة. كان ذلك، من الجانب الآخر، جزء من لعبة دولية أوسع في عصر (الحرب الباردة) بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) - عصر "القطبية الثنائية" - التي صاحبها اشتداد الحرب "الساخنة" منذ الخمسينات والستينات (فيتنام...الخ) على وقع حرب أيديولوجية معلنة بين منظومة التفكير الرأسمالي "الحر"، ومنظومة التفكير "الاشتراكي" تحت راية (الشيوعية) وخاصة من طرف الروس والصينيين بطرق مختلفة، برغم نزاعهما العقائدي المشهود.

كان تزويد الشركاء الرئيسيين في الحرب الساخنة والباردة والعقائدية، من طرف أمريكا، بأسباب القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، جزءاً من "اللعبة الكبرى". ومن هنا انبثق نموذج إنمائي كامل سمى بنموذج النمو المدفوع بالصادرات، ابتداء من اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ 1957 (... التتمية السريعة) - اتصالاً بالبلدان الآسيوية التي اقتتت أثر اليابان متبعة نموذجها الإنمائي - التصدير، القائم- في البدايات - على أساس استغلال (ميزة العمل الرخيص). هذه هي عملية تعميم النموذج الياباني في التتمية. وصبرت أمريكا طويلاً على شركائها الآسيويين، وقد نمت صناعاتهم سواء في المجال التقليدي (المنسوجات والملابس) أو في المجال غير التقليدي (الأجهزة الكهربائية والالكترونية) وكذلك صناعات الصلب وبناء السفن.

فتحت أمريكا أبوابها مشرعة منذ النصف الأخير للستينات، مروراً بالسبعينات وحتى أوائل الثمانينات، أمام السلع الواردة من آسيا الشرقية.. اليابان ومعها الدول السائرة على النموذج الياباني سواء من "الجيل الأول"- كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ومقاطعة هونج كونج الصينية، أو من "الجيل الثاني"- تايلند والفلبين وخاصة ماليزيا.

ثم كان لحاق الصين بسائر آسيا الشرقية منذ مطلع الثمانينات على يد خليفة ماوتسي تونج - غير الماوتسي" بمعنى ما- دينج هيسياو بينج، الذي نفذ العملية الكبرى للانفتاح المتبادل، مع فتح الأبواب على أوسع مصاريعها، في الصين، أمام الاستثمارات الأمريكية والأوروبية. ثم في المقابل فتح الأبواب على مصاريعها - في أمريكا - أمام الصادرات الرخيصة من السلع التقليدية و "فوق التقليدية" القادمة من آسيا الشرقية بمعناها الواسع: اليابان و(اليابانيون) الآخرون، بمعنى ما، والصين. وكذلك حدث من طرف الاتحاد الأوروبي المتوسع في حقبة ازدهار مشروعه الاندماجي الاقتصادي والسياسي، عبر مسيرة التطور الدائبة: من جماعة أوروبية للفحم والصلب في أواسط الخمسينات، إلى مشروع سوق مشتركة في إطار "الجماعة الأوروبية" في الستينات والسبعينات

والثمانينات، ثم "السوق الواحدة" في مطلع التسعينات، والاتحاد النقدي وتوحيد العملة (اليورو) باستثناء بريطانيا في مطلع الألفية- ومن ثم إعلان قيام (الاتحاد الأوروبي). ولكن عند انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 والإطاحة بمنظومة القطبية الثنائية، أطل عصر "القوة العظمى الوحيدة" بعد سبق تمهيد كثيف خلال إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان طوال حقبة الثمانينات.

ومع عملية انهيار القطبية الثنائية وشحوب حرب الباردة، خلال الثمانينات، أخذت الولايات المتحدة في انتهاج شبه حرب تجارية صوب شرائها الآسيويين والأوروبيين عبر ما يسمى بالحماية الجديدة. كانت تلك الحماية الأمريكية بالذات - في الثمانينات، ومطلع التسعينات - قائمة على استخدام سلة أدوات غير مجربة كثيراً، تسمى بالأدوات غير الجمركية مثل ما كان يسمى "قيود التصدير الاختيارية" التي تفرض على الشركاء، والتشدد في المواصفات التقنية والبيئية والمهنية والصحية، وفرض رسوم الإغراق و "قيضان الواردات". واستغلت أمريكا في ذلك، النصوص (المطاطة) في اتفاق التعريفات والتجارة (جات) لعام 1947 وخاصة ما يسمى (نص التخلص من الالتزام بتحرير التجارة) بدعوى "المصلحة الوطنية". علماً بأن إدارة ترامب قد استندت أخيراً إلى قانون أمريكي قلما تم اللجوء إليه، يسمح للرئيس بحماية الصناعة المحلية بحجة الأمن القومي (القسم 232 من القانون التجاري الأمريكي لعام 1962)، وذلك برغم أن معظم واردات الصلب تأتي من دول حليفة لأمريكا ولا تشكل تهديداً للأمن القومي، وهي كندا والاتحاد الأوروبي والمكسيك وكوريا الجنوبية.

وعودة إلى ما سبق، أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، شرعت الولايات المتحدة في البحث عن مخارج من تهديد الحرب التجارية المتبادلة تحت ظل "الحماية الجديدة" - ومن ثم بدأت جولة موسعة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فيما سمي بجولة أوروغواي منذ عام 1986. وبعد مفاوضات شاقة تم التوصل إلى معالم نظام تجاري جديد يحقق للجميع - الكبار خاصة - مزايا مشتركة من خلال فتح الباب أمام حرية التجارة المتبادلة على أوسع نطاق، بما فيها حرية الاستثمار، وتنظيم حقوق الملكية الفكرية وفق القياس المناسب لحرية الحركة للشركات عابرة الجنسيات في نقل التكنولوجيا.

حينئذ تهيأ المناخ - بعد لأي - لعقد اتفاق إقامة منظمة التجارة العالمية أو "اتفاقية مراكش" لعام 1994. ومع الاتفاق الأساسي لإقامة هذه المنظمة الدولية الجديدة، عقدت سلسلة من الاتفاقات فيما سمي (الجات الجديدة) أو (جات 1994) في مجالات: السلع الزراعية، والألياف والمنسوجات، وتجارة الخدمات؛ واتفاقية الاستثمار، واتفاقية الملكية الفكرية - ذائعة الصيت.

كان تحرير التجارة أهم معالم النظام التجاري المنبثق، مع نصوص بتخفيضات جمركية متدرجة، واستثناءات وإعفاءات للدول النامية بالذات، مع السماح بفرض رسوم جمركية في حالات الضرورة وخاصة: حالة الإغراق أي الخفض المتعمد لأسعار السلع المصدرة إلى دول أخرى؛ وحالة "قيضان الواردات" الذي يعنى بالتوسع الكمي غير الاعتيادي في أحجام الواردات، بما يهدد في الحالتين بالإضرار بالصناعات والقطاعات المحلية.

وتم النص بصفة خاصة على تقييد أو تقنين "الحواجز غير الجمركية" على التجارة مثل دعم الإنتاج المحلي والصادرات، بالإضافة إلى جداول بالخفض المتدرج للتعريفات الجمركية على التجارة وفق التعهدات المقدمة من الدول الأعضاء. كما تمت العناية بتحرير تجارة الخدمات - خدمات النقل والخدمات المالية والسياحة... إلخ. أما في حالة التضرر من تحرير التجارة من قبل طرف أو عدة أطراف، فقد تضمنت الأحكام المنظمة للتجارة، نصوصاً تبيح تقديم الشكاوى، ووضعت آلية قانونية وقضائية لفض المنازعات التجارية.

ولكن.. مرة أخرى.. تأكد أن حرية التجارة تلعب دائماً في صالح الطرف الأقوى في مباراة العَدُو السريع، والذي يبدأ من النقطة الأقوى في السباق (غير المتكافئ). لذلك بدأت الدول النامية - بقيادة الهند والبرازيل ومصر وجنوب إفريقيا- بالمطالبة بمراعاة حقوقها إزاء الأطراف الأكثر تقدماً، وخاصة من حيث حماية السلع الزراعية للدول النامية من طوفان الدعم الذي تتمتع به السلع المصدرة من دول الاتحاد الأوروبي خاصة، بالإضافة إلى ضرورة وضع ضمانات لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية في وجه الممارسات الاحتكارية للشركات عابرة الجنسيات، كما في حالة الدواء. من أجل ذلك انعقدت جولة مفاوضات تجارية، على المستوى الوزاري، تُوجت بما يسمّى "إعلان الدوحة" عام 2001، والذي تقرر من خلاله عقد جولات تفاوضية مكتملة، بغية التوصل إلى حلول توافقية تراعى مصالح مختلف الأطراف.

بعد أربعة عشر عاماً من المفاوضات غير المنتجة، تم (تدشين) إخفاق جولة الدوحة عام 2015، إذ لم يتم التوصل إلى اتفاقات ملزمة فيما يتعلق بقضايا (إعلان الدوحة)، وأصبح المناخ الدولي معبأً بسموم "الحماية التجارية" من كل طرف في هذا المناخ جاء دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية في يناير 2017، ببرنامج اقتصادي يقلب رأساً على عقب الالتزام بنظام حرية التجارة، رافعاً شعار "أمريكا أولاً"، وفي سبيل ذلك قام بسلسلة من الإجراءات والتصرفات ذات الطابع الجذري: مثل الانسحاب من (اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادي) لاحتواء التوسع التجاري الصيني، علماً بأنه تم تثبيت الاتفاق بين الدول الأعضاء الأحد عشر الآخرين، في الفترة الأخيرة. وكذلك دعا ترامب إلى

إعادة التفاوض حول "اتفاق الشراكة عبر الأطلنطي"، لمحاولة احتواء القوة التجارية للاتحاد الأوروبي، وخاصة بعد بدء مسيرة الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي وفق ما يسمى "بريكست" ودع عنك الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية الإطارية للمناخ - اتفاقية باريس.

يضاف إلى كل ذلك، دعوة متكررة لمراجعة الالتزامات الأمريكية بتحرير التجارة، وإلى استعادة المصانع الأمريكية التي تم نقلها في غمار حركة "انتقال الصناعات" المشار إليها سابقاً، منذ السبعينات، بل قام ترامب مؤخراً، في مناسبة فرض الرسوم على واردات الصلب والألومنيوم، بدعوة الشركات الأجنبية إلى الاستثمار الصناعي داخل أمريكا، فيما يشبه "النقل المعاكس للصناعات". ويمثل ذلك تجسيدا لدعوته أثناء الحملة الانتخابية إلى إعطاء الأولوية لمصالح أمريكا وخاصة الشق التقليدي لصناعاتها التقليدية، بما لذلك من آثار على العمالة المحلية، وهو ما يترجم من خلال العمل على زيادة معدل التشغيل وخفض البطالة، إلى جانب التخفيضات الضريبية على الشركات الكبيرة.

فإلى أين..؟

هل تتدلع حرب تجارية على وقع الإجراءات الأمريكية الأخيرة؟ يلفت النظر أن الرئيس الأمريكي قد ربط احتمال الإعفاء من الرسوم الجديدة على واردات الصلب والألمنيوم، بالعلاقات العسكرية (والسياسية بالطبع) مع (أصدقاء أمريكا). التجارة هنا قرينة السياسة بمعناها الاستراتيجي الأوسع. إنه إذن "المدخل الاستراتيجي" للتنافسية الهجومية.

ونعلم أنه في إطار الفكر الاقتصادي الدولي الحديث يقف "المدخل الاستراتيجي" على طرف نقيض مع ما يسمى (المدخل الليبرالي) القائم على حرية التجارة الصرف، والذي يتبناه عادة "المحافظون" في الولايات المتحدة، بمن فيهم غلاة المحافظين، نظرا لأثره السلبي - من وجهة نظرهم - على حرية التجارة، وكذلك فعل قطاع عريض من "الحزب الجمهوري" الذي ينتمي إليه الرئيس الأمريكي ترامب. هذا، ولسوف يصب قرار فرض الرسوم في المجرى العام للسياسة الأمريكية المستحدثة في إطار (أمريكا المعتزلة) أمريكا الأقوى عسكرياً.. فهل يمضي الشوط إلى نهايته...؟

يميل البعض إلى القول إن خطوة ترامب هذه ليست في حد ذاتها بالغة الأهمية، إذ لا تزيد مساهمة واردات الصلب والألومنيوم في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة عن 0,2% فقط؛ ولكن الخطورة أن تتبع الخطوة خطوات لاحقة، ثم تتلوها ردود فعل دفاعية من الأطراف المستهدفة وتصب

جميعها في الاتجاه الحمائي بما يتضمنه من احتمال تدمير النظام العالمي لحرية التجارة. وهذا هو ما بدأ في التحقق فعلاً في إطار العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين خلال الشهور الأخيرة من العام 2018. ولكن المحصلة حينئذ يمكن أن تكون مأساوية على الجميع. وإذا صمد الرئيس الأمريكي في المعركة التجارية حتى آخرها، فسيكون للأمر تداعيات أخرى وبدايات أخرى أيضاً.

ونتوقع استمرار النزاعات التجارية في الفترة القادمة، ولكن سيكون هناك عمل على التوصل إلى تسويات متبادلة ذات طابع توافقي، وإن شابها "التوتر" التجاري و "القلق" - الجيو استراتيجي. ومن بعد التوتر والقلق، من يدري؟ فلعله يسود مناخ أكثر "سلمية" خلال المرحلة القادمة.

مناقشات اللقاء

جرت مناقشات موسعة شارك فيها الحاضرون، حيث تناولت الوضع الحالي للاقتصاد العالمي والإجراءات الحمائية الأخيرة، واتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والعالم الخارجي وتقييم آثارها على ميزان المدفوعات والميزان التجاري المصري، وأثر تخفيض العملة المحلية على الصادرات. كما تناولت سبل مواجهة احتمالات تصاعد النزاعات الحمائية والدور الذي يمكن أن يقوم به التكامل الإقليمي وخاصة المستوى العربي والأفريقي.

بعد انتهاء العرض بدأت المدخلات والتي ركزت على النقاط التالية:

- ❖ إن المواجهة الصحيحة لإحتمالات تصاعد النزعة الحمائية تتم بتفعيل منهج التنمية المستدامة والشاملة، من حيث دعم القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الزراعة والصناعة، وكذلك قطاعات البنية الأساسية المدعمة لها.
- ❖ أهمية المزج بين سياسات حرية التجارة والحماية الانتقائية لقطاعات الإنتاج المحلي، بحيث يرفع غطاء الحماية كلياً أو جزئياً حينما تستطيع المشروعات والشركات المحلية خوض المنافسة مع الأطراف الأجنبية والنجاح فيها، سواء المنافسة على السعر أو المنافسة على الجودة والتنوعية.

- ❖ ضرورة تقييم الأثر الاقتصادي لاتفاقيات التجارة الحرة مع العالم الخارجي بصورة متكاملة تضع في إعتبارها المكاسب والأعباء، مع استخلاص الدروس المستفادة من ذلك لتفعيل العلاقات الاقتصادية مع العالم لمصلحة تنمية الاقتصاد المصري.
- ❖ دعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك عن طريق تعزيز المدخل التجاري بمدخل إنتاجي يقوم على تسهيل الاستثمارات العربية بما في ذلك تسهيل تسجيل الشركات.
- ❖ الماضي قدماً في تعزيز الخطوات الرامية إلى دعم التحول التكنولوجي - الرقمي في مصر، من خلال "المجلس الأعلى للاقتصاد الرقمي"، بما يزيد من فرص الاقتصاد المصري في تحقيق المكاسب من التجارة في السلع والخدمات ذات المكون التكنولوجي المرتفع والمتوسط.
- ❖ المشاركة الفعالة لمصر في جهود الدول النامية الرائدة لاستكمال ملفات التفاوض التجاري عبر المؤتمرات الوزارية المتخصصة لمنظمة التجارة العالمية، وخاصة في مجال السلع الزراعية والغذائية، والأدوية والمواد الصيدلانية.

الخلاصة والتوصيات

- ❖ أهمية أن تستثمر مصر في تسهيل التجارة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي، وأن تدرك الجهات الحكومية المعنية بالتجارة عبر الحدود انعكاس جودة وسهولة الخدمات التي تقدمها للمستوردين والمصدرين على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى جانب الإنتاج الصناعي
- ❖ أهمية أن تعمل الجهات الحكومية المعنية بالتجارة الخارجية، والجهات المعنية بالترويج للاستثمار الأجنبي المباشر معاً وعن قرب، للتنسيق فيما بينها، لتحقيق هدفين أساسيين هما: تسهيل التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ العمل على رفع تنافسية الصادرات المصرية من خلال التركيز على السعر والجودة، وتخفيف جميع الأعباء المحملة على العمليات الإنتاجية وعلى الخدمات المرتبطة بالإنتاج والتصدير، وعدم التعويل كثيراً على تخفيض قيمة العملة.
- ❖ تطبيق رقابة صارمة على مواصفات الصادرات المصرية حتى لا تكون المواصفات في بعض الأحيان ذريعة لفرض قيود على هذه الصادرات والإضرار بسمعة الإنتاج المصري.
- ❖ إعادة النظر في منظومة اتفاقيات التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين في ضوء ما حققته من نتائج، وتحديد الأولويات في هذا المجال.

- ❖ تسهيل قواعد المنشأ المطبقة على الواردات من بعض الدول بشروط، طالما تحقق فائدة للاقتصاد المصري.
- ❖ العمل تدريجياً على تغيير أنماط اندماج التعامل الاقتصادي الخارجي، للحد من التأثير السلبي للسياسات الحمائية والصدمات الاقتصادية الخارجية.